قياس القدرة التنافسية لصادرات التمور المصرية في أهم الأسواق الدولية

د/ أشرف السيد مصطفى العمري د/ إنجي أحمد محمد طعيمة
باحث أول باحث
مركز البحوث الزراعية – معهد بحوث الاقتصاد الزراعي

الملخص:

استهدف البحث التعرف على طبيعة السوق الخارجي للتمور وقياس القدرة التنافسية للتمور المصرية وإمكانية تنمية صادرات التمور لتعظيم العائد من صادرات هذا القطاع. أشارت النتائج إلى أن متوسط كمية صادرات التمور بلغ حوالي 13.13 ألف طن وهي تمثل نحو 0.61% من متوسط الإنتاج المحلي المقدر بحوالي 1.3 مليون طن، وهو ما يشير إلى ضآلة كمية الصادرات وأن النسبة الأكبر من الإنتاج تستهلك محلياً، في حين بلغ متوسط سعر التصدير للطن حوالي 1133.2 دولار/طن بمعدل نمو سنوي بلغ نحو11%، كما بلغ متوسط قيمة صادرت التمور حوالي 17.02 مليون دولار بمعدل نمو سنوي بلغ نحو 28.4%. واتسمت المؤشرات التصديرية بعدم الثبات النسبي خلال فترة الدراسة حيث بلغ متوسط معامل عدم الاستقرار نحو 32.9%، 11%، 43.1% لكل من كمية الصادرات وسعر التصدير، وقيمة الصادرات على الترتيب.

أوضحت النتائج أن المتوسط السنوي لكمية صادرات التمور العالمية بلغ حوالي 1.3 مليون طن، وأن عدد 12 دولة تستحوذ على نحو 91% منها، وأن أهم خمس دول في التصدير هي على الترتيب الإمارات، إيران، العراق، باكستان، السعودية بأهمية نسبية بلغت نحو 21.8%، 15.1%، 14.3%، 11.9%، 9.5% لكل منهم على الترتيب، بينما جاءت مصر في المركز التاسع بنسبة تبلغ نحو 1.62% من الصادرات العالمية.

تبين أن مؤشر اختراق السوق للتمور المصرية بلغ أقصاه في السوق الفيتنامي حيث بلغ نحو 39.43% يليه أسواق كل من الأرجنتين، قبرص، إندونيسيا، تايلاند، ماليزيا، جنوب أفريقيا، سنغافورا، كوريا حيث بلغ نحو 34.8%، 21.30%، 20.91%، 20.03%، 16.41%، 16.09%، 14.39%، 12.85% لكل منهم على الترتيب وهو ما يدل على سهولة دخول التمور المصرية لتلك الأسواق حيث تلقى قبولاً بتلك الأسواق.

كما تبين أن التمور المصرية تتمتع بميزة نسبية سعرية مرتفعة في أسواق كل من تايلاند، ماليزيا، الأرجنتين، قبرص، لبنان بمؤشر تنافسية سعرية بلغ نحو 18%، 39%، 40%، 44%، 48% لكل منهم على الترتيب، وأهم الدول المنافسة بهذه الأسواق (تونس، إيران وإسرائيل). وأن مجموعة الدول التي لا تتمتع التمور المصرية فيها بميزة تنافسية سعرية تضم كل من السودان، سيريلانكا، الهند، ألمانيا، الإمارات بمؤشر تنافسية سعرية بلغ نحو 100.8%، 103.7%، 107.9%، 159.3%، 253.1% لكل منهم على الترتيب، وأهم الدول المنافسة بهذه الأسواق (العراق، باكستان، السعودية، إيران).

اتضح أن صادرات التمور حققت الكفاءة التامة في عدد خمسة أسواق هي المغرب، إندونيسيا، تايلاند، الأرجنتين، فيتنام، وتنخفض مستويات الكفاءة في أسواق كل من كوريا، قبرص، ماليزيا، جنوب أفريقيا، السودان، سنغافورا لتبلغ نحو 83%، 72%، 67%، 65%، 62%، 51% لكل منهم على الترتيب، وتنعدم الكفاءة في سوقي الهند، وروسيا، في الوقت الذي تصنف فيه الهند كأكبر مستورد للتمور في العالم. وقدرت كمية الصادرات المستهدفة بحوالي 96.2 ألف طن، بنسبة زيادة بلغت نحو 372% من حجم الصادرات الفعلي، وهو يعني إمكانية مضاعفة الصادرات من التمور المصرية بحوالي أربعة أضعاف الصادرات الحالية في ظل مؤشرات التنافسية الحالية.

توصي الدراسة بإعادة النظر في التركيب الصنفي للتمور المصرية، والتوسع في زراعة الأصناف المطلوبة في السوق العالمي، وبصفة خاصة السوق الأوروبي مرتفع الأسعار مثل الميدجول، الدجلة نور، البرحي، إلى جانب الصنف السيوي الذي يعتمد عليه التصدير حالياً. التوسع في مجال تصنيع التمور، والحد من تصدير التمور كمنتج أولي لتعظيم العائد منه، كما هو الحال بدولة الإمارات، وكل من هولندا وفرنسا اللتان تصنفا ضمن أهم الدول المصدرة للتمور بالرغم من أنهما تعتمدان كلياً على إعادة التصدير.

مقدمة:

يعتبر نخيل البلح واحداً من أهم أشجار الفاكهة في المناطق الصحراوية الجافة وشبه الجافة وبصفة خاصة منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ويرجع ذلك لتعدد استخداماته بداية من تناول الثمار الطازجة والاستفادة من قيمتها الغذائية العالية وغناها بحمض الفوليك وحمض الستريك والفيتامينات، بالإضافة إلى العديد من الصناعات التي تقوم على التمور ومنتجاتها الثانوية (Al-Shahib, 2003).

ويعد محصول التمر في مصر محصولاً استراتيجياً حيث تأتي مصر في المركز الأول على المستوى العالمي في إنتاج التمور بإنتاج بلغ حوالي 1.4 مليون طن يعادل نحو 17.4% من الإنتاج العالمي المقدر بحوالي 7.5 مليون طن (FAO, 2016)، وتتميز مصر بموقع جغرافي وظروف مناخية تسمح بتنوع أصناف التمور طبقاً للاستهلاك فمنها الأصناف الرطبة مثل الحياني، الزغلول، السماني وبنت عيشة ويتركز إنتاجها في شمال مصر وغالبيتها يستهلك محلياً، والأصناف نصف الجافة مثل السيوي، الصعيدي، العَمري والعجلاني ويتركز إنتاجها في واحات الصحراء الغربية وهي مطلوبة في السوق الخارجي، والأصناف الجافة مثل السكوتي، البرتمودا والملكابي ويتركز إنتاجها في الجنوب بصعيد مصر ويتميز سوقها بالموسمية خلال شهر رمضان.

ويبلغ عدد أشجار النخيل المثمر بالزراعة المصرية حوالي 13.62 مليون نخلة، بمتوسط إنتاجية للنخلة بلغ حوالي 113.8 كجم/نخلة، كما بلغ إجمالي الإنتاج من التمور حوالي 1.55 مليون طن (وزارة الزراعة، 2017)، وتولي الدولة اهتماماً بقطاع التمور لكونه أحد القطاعات الواعدة لتحقيق نمو اقتصادي وزيادة الصادرات وتشغيل الأيدي العاملة حيث يضم القطاع حوالي 30 ألف مزارع ومورد، وأكثر من 200 منشأة صناعية تنتشر بمختلف مناطق الإنتاج (القاضي،2017).

تم وضع استراتيجية لتطوير قطاع النخيل والتمور في مصر عام 2017 تستهدف رفع صادرات التمور المصرية من 38 ألف طن حالياً إلى 120 ألف طن سنوياً خلال السنوات الخمس المقبلة، ورفع متوسط سعر التصدير من 1000 دولار للطن حالياً إلى 1500 دولار خلال نفس الفترة، بما يؤدي إلى تحقيق زيادة في الموارد المالية بالعملة الصعبة للميزانية العامة الدولة من 40 مليون دولار أمريكي حالياً إلى 180 مليون دولار، بالإضافة إلى زيادة التسويق على المستوى المحلي، ورفع الصادرات من التمور المصنعة، والاستفادة من المنتجات الثانوية ومخلفات التمور والنخيل، وخلق فرص عمل جديدة، (الفاو،2017).

المشكلة البحثية:

على الرغم من أن مصر تأتي في المرتبة الأولى عالمياً في إنتاج التمور إلا أن نصيب صادراتهافي الأسواق الدولية يتسم بالضآلة بما لا يتناسب مع تلك المكانة، وأن نسبة كبيرة من الإنتاج تستهلك محلياً، كما تتسم التجارة الخارجية بالتركيز على عدد محدود من الأسواق الخارجية، فضلاً عن التذبذب في كمية وقيمة الصادرات المصرية من التمور في الأسواق الدولية، الأمر الذي يدعو لقياس القدرة التنافسية لصادرات التمور المصرية كخطوة أولى لدعم مركز مصر التنافسي في الأسواق الدولية.

هدف البحث:

يهدف البحث بصفة أساسية إلى التعرف على طبيعة السوق الخارجي للتمور وقياس القدرة التنافسية للتمور المصرية وإمكانية تنمية صادرات التمور لتعظيم العائد من صادرات هذا القطاع من خلال دراسة الأهداف الفرعية التالية:

1. تطور المؤشرات الإنتاجية والتصديرية للتمور المصرية خلال الفترة (2000-2017).
2. أهم مؤشرات السوق العالمي للتمور والأهمية النسبية للتمور المصرية خلال الفترة (2013-2017).
3. قياس مؤشرات القدرة التنافسية لصادرات التمور المصرية في أهم الأسواق الدولية.
4. تقدير كفاءة تصدير التمور المصرية وتحديد المستوى المستهدف منها في ظل مؤشرات قدرتها التنافسية.

الأسلوب البحثي ومصادر البيانات:

اعتمد البحث في تحقيق أهدافه على استخدام كل من الأسلوب التحليلي الوصفي والكمي، باستخدام المتوسطات الحسابية والنسب المئوية، واستخدام الانحدار الخطي البسيط لتقدير معادلات الاتجاه الزمني العام، حساب معامل عدم الاستقرار لبعض المتغيرات الاقتصادية، فضلاً عن تقدير بعض مؤشرات القدرة التنافسية (فواز، سليمان، 2016) متمثلة في:

(أ) **مؤشر النصيب السوقي:** وهو يعبر عن النسبة المئوية لكمية صادرات الدولة من سلعة ما إلى واردات السوق محل الدراسة، وكلما زادت قيمته عبر عن زيادة الوضع التنافسي للدولة في السوق الخارجي بالنسبة للسلعة ويحسب من المعادلة التالية:

$$\text{مؤشر النصيب السوقي} = \frac{\text{كمية صادرات الدولة لسوق معين لسلعة ما}}{\text{إجمالي كمية واردات السوق من السلعة}} \times 100$$

(ب) مؤشر اختراق السوق: هو النسبة بين واردات دولة معينة من سلعة ما واستهلاكها من تلك السلعة، ويحسب من المعادلة التالية:

$$\text{مؤشر اختراق السوق} = \frac{\text{حجم واردات دولة ما من السلعة من سوق معين}}{(\text{الواردات} + \text{الإنتاج}) \text{ من نفس السلعة} - \text{الصادرات من نفس السلعة}} \times 100$$

وهو يمثل مقياساً لمدى قبول واستيعاب السلعة المصدرة بالأسواق الخارجية، كما يوضح مدى إمكانية زيادة الصادرات منها بتلك الاسواق.

(ج) مؤشر التنافسية السعرية: يعد السعر النسبي من أهم العوامل في التأثير على المركز التنافسي للسلعة، وكلما انخفض السعر التصدير مقارنة بنظيره بالدول المنافسة فإن ذلك يعني وجود ميزة سعرية للسلعة المصدرة وقدرة تنافسية أفضل ويحسب المؤشر من المعادلة التالية:

$$\text{مؤشر التنافسية السعرية} = \frac{\text{متوسط سعر التصدير لدولة ما لسلعة ما في سنة معينة}}{\text{متوسط سعر التصدير للدولة المنافسة لنفس السلعة في نفس السنة}} \times 100$$

تم استخدام أسلوب تحليل مغلف البيانات DEA في تقدير كفاءة الصادرات من التمور، وهو أسلوب رياضي غير معلمي Non-Parametric لا يأخذ في الاعتبار الخطأ العشوائي في التقدير، يعتمد على استخدام البرمجة الخطية، ويستند في تقييم الكفاءة لمجموعة من الوحدات على الأوزان المثلى للمدخلات والمخرجات (شافعي، 2010)، يستخدم في تقدير الكفاءة للوحدات الإنتاجية والخدمية إذا ما أمكن التحديد الكمي للمدخلات والمخرجات من العملية المستهدفة، وتمثلت المخرجات في كمية صادرات التمور المصرية إلى الأسواق الخارجية، بينما تمثلت المدخلات في قيم مؤشرات القدرة التنافسية للتمور المصرية داخل هذه الأسواق في ضوء الطاقة الاستيعابية لتلك الأسواق، وقد تم التقدير وفقاً للمخرجات لمعرفة كم نبعد عن الحد الأقصى الممكن للصادرات من التمور في ظل التقديرات الحالية لمؤشرات القدرة التنافسية، وتكون الصورة العامة للنموذج بالشكل التالي(Coelli, 1996):

$$\text{Min}_{\theta,\lambda} \ \theta$$

$$\text{St} \quad -y_i + Y\lambda \geq 0$$

$$\theta x_i - X\lambda \geq 0$$

$$N1'\lambda = 1$$

$$\lambda \geq 0$$

حيث θ : قيمة مؤشر الكفاءة وتتراوح قيمتها من الصفر إلى الواحد الصحيح

λ : متجه أوزان المشاهدات x_i: تعبر عن المدخلات y_i : تعبر عن المخرجات .

واعتمد البحث في تحقيق أهدافه على البيانات الثانوية المنشورة والتي تصدرها كل من وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي، منظمة الأغذية والزراعة (الفاو)، احصاءات الأمم المتحدة، والجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء المصري، ومواقعها على شبكة المعلومات الدولية (الانترنت).

النتائج البحثية ومناقشاتها:

أولاً: تطـــور المؤشـــرات الإنتاجية والتصـــديرية للتمور المصرية خلال الفترة (2000-2017): باستعراض البيانات الواردة بالجدول رقم (1)، ونتائج التحليل الاحصائي الواردة بالجدول رقم (2) تبين ما يلي:

(1) تطور المؤشرات الإنتاجية للتمور المصرية خلال الفترة (2000-2017): تبين أن مساحة الأرض المزروعة بأشجار النخيل خلال فترة الدراسة تراوحت بين حد أدنى بلغ حوالي 69 ألف فدان عام 2000 وحد أقصى بلغ حوالي 119.2 ألف فدان عام 2017، وبتقدير معادلة الاتجاه الزمني للمساحة المزرعة تبين أنها أخذت اتجاهاً عاماً متزايداً ومعنوي إحصائياً بمقدار تزايد سنوي بلغ حوالي 2.74 ألف فدان، وبمعدل نمو سنوي قدر بنحو 3.0% من متوسط الفترة البالغ حوالي 91.3 ألف فدان.

كما تبين أن أعداد أشجار النخيل المثمر قد تراوح بين حد أدنى بلغ حوالي 9.46 مليون شجرة نخيل عام 2000، وحد أقصى بلغ حوالي 15 مليون شجرة نخيل عام 2017، وبتقدير معادلة الاتجاه الزمني لأعداد أشجار النخيل المثمرة تبين أنها أخذت اتجاهاً عاماً متزايداً ومعنوي إحصائياً بمقدار تزايد سنوي بلغ حوالي 253.6 ألف شجرة نخيل، وبمعدل نمو سنوي قدر بنحو 2.1% من متوسط الفترة البالغ حوالي 12 مليون شجرة نخيل.

كما اتضح أن إنتاجية شجرة النخيل تراوحت بين حد أدنى بلغ حوالي 100.8 كجم عام 2010، وحد أقصى بلغ حوالي 114.3 كجم عام 2017، وبتقدير معادلة الاتجاه الزمني لإنتاجية شجرة النخيل تبين أنها أخذت اتجاهاً عاماً متزايداً ومعنوي إحصائياً بمقدار تزايد سنوي بلغ حوالي 0.54 كجم، وبمعدل نمو سنوي قدر بنحو 0.5 % من متوسط الفترة البالغ حوالي 108.5 كجم.

كما تبين أن إجمالي الإنتاج من التمور قد تراوح بين حد أدنى بلغ حوالي 1.01 مليون طن عام 2000، وحد أقصى بلغ حوالي 1.71 مليون طن عام 2017. وبتقدير معادلة الاتجاه الزمني لإجمالي الإنتاج من التمور تبين أنها أخذت اتجاهاً عاماً متزايداً ومعنوي إحصائياً بمقدار تزايد سنوي بلغ حوالي 34.3 ألف طن، وبمعدل نمو سنوي قدر بنحو 2.6% من متوسط الفترة البالغ حوالي 12 مليون طن.

وتشير القيم المقدرة لمتوسط معامل عدم الاستقرار للمؤشرات الإنتاجية للتمور المصرية إلى استقرارها النسبي خلال فترة الدراسة، وتعد انتاجية شجرة النخيل هي الأكثر استقراراً يليها أعداد أشجار النخيل المثمرة بمتوسط معامل عدم استقرار بلغ نحو 1.8%، 1.9% لكل منهما على الترتيب، بينما كانت كمية الإنتاج والمساحة المزروعة أقل استقراراً بمتوسط معامل استقرار بلغ حوالي 2.6%، 3.1% لكل منهما على الترتيب خلال فترة الدراسة.

جدول رقم (1): تطور المؤشرات الإنتاجية والتصديرية للتمور المصرية خلال الفترة (2000-2017)

السنة	المساحة فدان	النخيل المثمر نخلة	الإنتاجية كجم/نخلة	الإنتاج طن	كمية الصادرات طن	نسبة الصادرات للإنتاج%	قيمة الصادرات الف دولار	سعر التصدير دولار/طن
2000	68977	9463911	106.37	1006714	2329	0.23	1516	650.9
2001	70132	10229630	108.83	1113270	1189	0.11	287	241.4
2002	70524	10378355	105.03	1090004	4545	0.42	2115	465.3
2003	78074	10735646	104.50	1121890	1839	0.16	633	344.2
2004	82176	11209539	104.03	1166182	2399	0.21	1205	502.3
2005	86083	11402969	101.70	1159689	4076	0.35	2464	604.5
2006	85187	11888023	111.77	1328721	5090	0.38	3145	617.9
2007	86787	12039424	109.12	1313696	4704	0.36	3009	639.7
2008	87685	12183034	108.85	1326133	8329	0.63	7205	865.0
2009	87915	12143387	104.623	1270478	14659	1.15	17535	1196.2
2010	99867	12177405	100.767	1352954	20551	1.52	22764	1107.7
2011	99171	12261651	112.022	1373570	23792	1.73	28211	1185.7
2012	91673	12534881	111.694	1400072	11282	0.81	28716	2545.3
2013	90292	12296593	108.035	1328468	24590	1.85	33402	1358.4
2014	104851	12827235	114.212	1465030	39304	2.68	47319	1203.9
2015	115610	14956331	112.656	1684917	10698	0.63	33027	3087.2
2016	118440	13618173	113.76	1549260	19477	1.26	41167	2113.6
2017	119215	14998722	114.31	1714504	19551	1.14	32633	1669.0
المتوسط	91259	12074717	108.5	1320308	12133.6	0.61	17019.6	1133.23
م.م.ع.س	3.1	1.9	1.8	2.6	32.9		43.1	11.0

م.م.ع.س: المتوسط الهندسي لمعامل عدم الاستقرار

المصدر: جمعت وحسبت من:

1- وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي، قطاع الشئون الاقتصادية، **نشرة الإحصاءات الزراعية**، أعداد متفرقة.

2- شبكة الانترنت، قاعدة بيانات www.trademap.org.

(2) تطور المؤشرات التصديرية للتمور المصرية خلال الفترة (2000-2017): تشير البيانات إلى أن كمية الصادرات من التمور تراوحت بين حد أدنى بلغ حوالي 1.19 ألف طن عام 2001، وحد أقصى بلغ حوالي 39.3 ألف طن عام 2014، وبتقدير معادلة الاتجاه الزمني لكمية الصادرات من التمور تبين أنها أخذت اتجاهاً عاماً متزايداً ومعنوي إحصائياً بمقدار تزايد سنوي بلغ حوالي 2.05 ألف طن، وبمعدل نمو سنوي قدر بنحو 16.9% من متوسط الفترة البالغ حوالي 12.13 ألف طن.

وتبين من النتائج انخفاض نسبة كمية التمور المصدرة من إجمالي الإنتاج المحلي حيث بلغت حدها الأدنى بنحو 0.11% عام 2001، في حين بلغ حدها الأعلى نحو 2.68% عام 2014، بمتوسط بلغ نحو 0.61% خلال فترة الدراسة وهو ما يشير إلى أن النسبة الأكبر من الإنتاج يتم استهلاكها محلياً.

جدول رقم (2): تقدير معادلات الاتجاه الزمني للمؤشرات الإنتاجية والتصديرية للتمور المصرية خلال الفترة (2000-2017)

البيان	المعادلة	ف	$ر^2$	معدل النمو %
مساحة النخيل	لو ص$^{\wedge}_{هـ}$ = 11.12 + 0.03 س$_{هـ}$ (12.4)**	152**	0.90	3.0
أعداد النخيل المثمر	لو ص$^{\wedge}_{هـ}$ = 16.1 + 0.021 س$_{هـ}$ (11.2)**	124.6**	0.89	2.1
إنتاجية النخلة	لو ص$^{\wedge}_{هـ}$ = 4.6 + 0.005 س$_{هـ}$ (3.15)**	9.9**	0.38	0.5
إنتاج التمور	لو ص$^{\wedge}_{هـ}$ = 13.8 + 0.026 س$_{هـ}$ (11.9)**	142.8**	0.89	2.6
كمية الصادرات	لو ص$^{\wedge}_{هـ}$ = 7.37 + 0.169 س$_{هـ}$ (7.2)**	52.2**	0.77	16.9
قيمة الصادرات	لو ص$^{\wedge}_{هـ}$ = 6.19 + 0.284 س$_{هـ}$ (9.8)**	96.4**	0.86	28.4
سعر التصدير	لو ص$^{\wedge}_{هـ}$ = 5.72 + 0.115 س$_{هـ}$ (7.7)**	58.7**	0.79	11.5

ص$^{\wedge}_{هـ}$: القيمة المقدرة للمتغير التابع في السنة هـ. س$_{هـ}$: عنصر الزمن بالسنوات، هـ = 1، 2، ..،18.
**معنوية عند المستوى الاحتمالي 1% * معنوية عند المستوى الاحتمالي 5%
المصدر: جمعت وحسبت من تحليل البيانات الواردة بجدول رقم (1).

كما تبين أن قيمة صادرات التمور المصرية تراوحت بين حد أدنى بلغ حوالي 287 ألف دولار عام 2001، وحد أقصى بلغ حوالي 47.3 مليون دولار نخيل عام 2014، وبتقدير معادلة الاتجاه الزمني لقيمة صادرات التمور المصرية تبين أنها أخذت اتجاهاً عاماً متزايداً ومعنوي إحصائياً بمقدار تزايد سنوي بلغ حوالي 4.8 مليون دولار، وبمعدل نمو سنوي قدر بنحو 28.4% من متوسط الفترة البالغ حوالي 17.02 مليون دولار.

كما اتضح أن سعر تصدير التمور المصرية تراوح بين حد أدنى بلغ حوالي 241.4 دولار/طن عام 2001، وحد أقصى بلغ 3087.2 دولار/طن عام 2015، وبتقدير معادلة الاتجاه العام الزمني لسعر تصدير التمور المصرية تبين أنها أخذت اتجاهاً عاماً متزايداً ومعنوي إحصائياً بمقدار تزايد سنوي بلغ حوالي 130.3 دولار/طن، وبمعدل نمو سنوي قدر بنحو 11.5% من متوسط الفترة البالغ حوالي 1133.23 دولار/طن.

وتشير القيم المقدرة لمتوسط معامل عدم الاستقرار للمؤشرات التصديرية للتمور المصرية إلى عدم استقرارها النسبي بصفة عامة خلال فترة الدراسة، حيث بلغت نحو 11% لأسعار التصدير، وارتفعت لنحو 32.9% لكمية الصادرات، الأمر الذي انعكس بدرجة أكبر على معامل عدم الاستقرار لقيمة الصادرات من التمور حيث بلغ نحو 43.1%.

ثانياً: أهم مؤشرات السوق العالمي للتمور والأهمية النسبية للتمور المصرية:

(1) متوسط كمية الصادرات العالمية وأهم الدول المصدرة للتمور للفترة (2013-2017):
باستعراض البيانات الواردة بالجدول رقم (3) تبين أن متوسط كمية الصادرات العالمية من التمور خلال فترة الدراسة بلغت حوالي 1.3 مليون طن، يستحوذ عدد 12 دولة على نحو

91% منها، بينما تستحوذ بقية دول العالم على النسبة المتبقية والبالغة نحو 9%. تأتي الإمارات في مقدمة الدول عالمياً في تصدير التمور بمتوسط كمية صادرات بلغت حوالي 278.2 ألف طن تمثل نحو 21.8% من متوسط كمية الصادرات العالمية، مع الأخذ في الاعتبار أن الإمارات تعتمد إلى حد كبير على استيراد التمور وإعادة تصديرها حيث بلغ متوسط وارداتها من التمور خلال نفس الفترة حوالي 210.5 ألف طن، وعليه فإن متوسط صافي صادراتها من التمور يبلغ حوالي 67.6 ألف طن.

يلي الإمارات كل من إيران، العراق، باكستان والسعودية في المراكز من الثاني حتى الخامس على الترتيب بمتوسط كمية صادرات بلغت حوالي 193، 182، 151، 121 ألف طن لكل منهم على الترتيب، بنسبة تمثل نحو 15.13%، 14.28%، 11.86%، 9.47% من متوسط كمية الصادرات العالمية وبنفس الترتيب. ثم يأتي كل من تونس، اسرائيل، الجزائر، مصر في المراكز من السادس حتى التاسع بمتوسط كمية صادرات بلغت حوالي 102.8، 55.6، 30.6، 20.7 ألف طن لكل منهم على الترتيب، بنسبة تمثل نحو 8.06%، 4.36%، 2.4%، 1.62% من متوسط كمية الصادرات العالمية وبنفس الترتيب، وأخيراً تأتي كل من فرنسا وأمريكا وهولندا في المراكز من العاشر حتى الثاني عشر بمتوسط كمية صادرات بلغت حوالي 12.29، 8.04، 6.17 ألف طن لكل منهم على الترتيب، بنسبة تمثل نحو 0.96%، 0.63%، 0.48% من متوسط كمية الصادرات العالمية وبنفس الترتيب، علماً بأن أمريكا تعد دولة حديثة العهد بإنتاج التمور، كما تعتمد كل من فرنسا وهولندا بالكامل على استيراد التمور وإعادة تصديرها حيث لا يوجد إنتاج للتمور بهذه الدول.

جدول رقم (3): متوسط كمية وقيمة وأسعار التصدير العالمية وأهم الدول المصدرة للتمور للفترة (2013-2017)

البيان	كمية الصادرات		قيمة الصادرات		سعر التصدير	
	طن	%	ألف دولار	%	دولار/طن	%
الإمارات	278193	21.80	160151	11.53	575.68	52.9
إيران	193061	15.13	218997	15.77	1134.34	104.2
العراق	182172	14.28	94361	6.80	517.98	47.6
باكستان	151336	11.86	91799	6.61	606.59	55.7
السعودية	120867	9.47	138564	9.98	1146.42	105.3
تونس	102828	8.06	229339	16.52	2230.32	205.0
إسرائيل	55608	4.36	145789	10.50	2621.73	240.9
الجزائر	30611	2.40	38683	2.79	1263.70	116.1
مصر	20724	1.62	37510	2.70	1809.98	166.3
فرنسا	12299	0.96	35466	2.55	2883.65	265.0
أمريكا	8041	0.63	53038	3.82	6595.95	606.1
هولندا	6174	0.48	26795	1.93	4339.97	398.8
جملة أهم الدول	1161913	91.05	1270492	91.49	1093.45	100.5
بقية دول العالم	114146	8.95	118116	8.51	1034.78	95.1
إجمالي العالم	1276059	100	1388608	100	1088.20	100

المصدر: جمعت وحسبت من: شبكة الانترنت، قاعدة بيانات www.trademap.org.

(2) متوسط قيمة الصادرات العالمية وأهم الدول المصدرة للتمور للفترة (2013-2017): تعد قيمة الصادرات من التمور محصلة للكميات المصدرة وأسعار التصدير وتشير البيانات الواردة بالجدول رقم (3) إلى أن متوسط قيمة الصادرات العالمية من التمور خلال فترة الدراسة بلغت حوالي 1.4 مليار دولار، وأن تونس تأتي في مقدمة الدول بمتوسط قيمة صادرات بلغ حوالي 229.3 مليون دولار يمثل نحو 16.5% من متوسط قيمة الصادرات العالمية لنفس الفترة، يليها كل من إيران، الإمارات، إسرائيل والسعودية في المراكز من الثاني حتى الخامس على الترتيب بمتوسط قيمة صادرات بلغت حوالي 219، 160، 146، 139 مليون دولار لكل منهم على الترتيب، بنسبة تمثل نحو 15.77%، 11.53%، 10.5%، 9.98% من متوسط قيمة الصادرات العالمية وبنفس الترتيب. ثم يأتي كل من العراق، باكستان، أمريكا، الجزائر في المراكز من السادس حتى التاسع بمتوسط كمية صادرات بلغت حوالي 94.4، 91.8، 53.0، 38.7 مليون دولار لكل منهم على الترتيب، بنسبة تمثل نحو 6.8%، 6.61%، 3.82%، 2.79% من متوسط قيمة الصادرات العالمية وبنفس الترتيب، وأخيراً تأتي كل من مصر وفرنسا وهولندا في المراكز من العاشر حتى الثاني عشر بمتوسط قيمة صادرات بلغت حوالي 37.5، 35.5، 26.8 مليون دولار لكل منهم على الترتيب، بنسبة تمثل نحو 2.7%، 2.77%، 1.93% من متوسط قيمة الصادرات العالمية وبنفس الترتيب.

(3) متوسط أسعار التصدير العالمية وأهم الدول المصدرة للتمور للفترة (2013-2017): يتضح من البيانات الواردة بالجدول رقم (3) أن هناك تباين كبير في أسعار التمور من دولة إلى أخرى حيث ترتفع أسعار التصدير للدول التي تبنت استراتيجيات تصدير للأصناف عالية الجودة من التمور مثل أصناف دجلة نور(تونس)، الميدجول (أمريكا، إسرائيل)، البرحي والحلاوي (شمل أفريقيا) التي يزداد الطلب عليها في الأسواق الأوروبية. وهي نفس الاستراتيجية التي تبنتها وزارة الزراعة المصرية في الفترة الأخيرة حيث بدأت بعملية إحلال للأصناف المحلية بالأصناف ذات السمعة العالمية حيث تعتمد الصادرات المصرية إلى حد كبير على الصنف السيوي.

وباستعراض متوسط أسعار تصدير التمور العالمية خلال فترة الدراسة تبين أنها بلغت حوالي 1088 دولار/طن، وأن أمريكا تأتي في المركز الأول بمتوسط سعر تصدير بلغ حوالي 6596 دولار/طن يمثل نحو 606.1% من متوسط سعر التصدير العالمي لنفس الفترة. يلي أمريكا كل من هولندا، فرنسا، إسرائيل وتونس في المراكز من الثاني حتى الخامس على الترتيب بمتوسط سعر تصدير بلغ حوالي 4340، 2884، 2622، 2230 دولار/طن لكل منهم على الترتيب، بنسبة تمثل نحو 399%، 265%، 241%، 205% من متوسط سعر التصدير العالمي وبنفس الترتيب. ثم يأتي كل من مصر، الجزائر، السعودية، إيران في المراكز من السادس حتى التاسع بمتوسط سعر تصدير بلغ حوالي 1810، 1264، 1146، 1134 دولار/طن لكل منهم على الترتيب، بنسبة تمثل نحو 166%، 116%، 105%، 104% من متوسط سعر التصدير العالمي وبنفس الترتيب، وأخيراً تأتي كل من باكستان الإمارات والعراق في المراكز من العاشر حتى الثاني عشر بمتوسط سعر تصدير بلغ حوالي 607، 576، 518 دولار/طن لكل منهم على الترتيب، بنسبة تمثل نحو 55.7%، 52.9%، 47.6% من متوسط سعر التصدير العالمي وبنفس الترتيب.

ثالثاً: تقدير مؤشرات القدرة التنافسية لصادرات التمور المصرية في أهم الأسواق الدولية كمتوسط للفترة (2013-2017):

(1) **مؤشر النصيب السوقي للتمور المصرية:** باستعراض البيانات الواردة بالجدول رقم (4) تبين من دراسة أهم الأسواق التصديرية للتمور المصرية أن فيتنام تأتى في مقدمة الدول التي تحصل على احتياجاتها من التمور من مصر، حيث بلغت نسبة وارداتها من التمور المصرية نحو 39.43٪ من إجمالي وارداتها من التمور، يليها كل من الأرجنتين، قبرص حيث بلغت نسبة وارداتها من التمور المصرية نحو 34.8%، 20.92% من إجمالي وارداتها من التمور، إلا أن أسواق هذه الدول تعد ضئيلة نسبياً وتستقبل كميات محددة من صادرات التمور العالمية. بينما الثلاث دول التي تستحوذ تقريباً على 88% من صادرات التمور المصرية وهي المغرب، إندونيسيا، ماليزيا فبلغت نسبة وارداتها من التمور المصرية نحو 14.99%، 20.9%، 14.01% من إجمالي وارداتها من التمور.

جدول رقم (4): تقدير مؤشرات القدرة التنافسية لصادرات التمور المصرية في أهم الأسواق الدولية كمتوسط للفترة (2013-2017)

الدولة	إنتاج محلي	صادرات	كمية الواردات بالطن		متوسط سعر الطن بالدولار		مؤشرات القدرة التنافسية		
			من العالم	من مصر	تمر مصري	تمر دول منافسة	النصيب السوقي	اختراق السوق	التنافسية السعرية
	طن	طن					%	%	%
المغرب	93032	350	63617.4	9535.8	1094.8	1964.4	14.99	6.10	55.73
إندونيسيا	0	11	27748.8	5799.2	951.5	1704.0	20.90	20.91	55.84
ماليزيا	0	3055	20886.4	2926.8	1054.1	2699.9	14.01	16.41	39.04
لبنان	0	354	9179.8	452.4	617.8	1286.7	4.93	5.13	48.01
الأردن	13738	4504	14192.6	340.6	1000.0	1297.7	2.40	1.45	77.06
تركيا	33922	4132	28601.8	168.6	1328.5	1490.7	0.59	0.29	89.12
سنغافورا	0	399	1552.2	166	1691.3	3200.6	10.69	14.39	52.84
الإمارات	514934	278193	21053	165.6	2335.4	922.8	0.79	0.06	253.06
بنجلادش	0	1	28192	156	625.0	788.7	0.55	0.55	79.24
تايلاند	0	74	748.8	135.25	529.7	2945.9	18.06	20.03	17.98
سيريلانكا	0	28	5769.2	94	1623.6	1565.8	1.63	1.64	103.69
ألمانيا	0	4590	16087.6	85.4	3543.4	2223.6	0.53	0.74	159.35
الأرجنتين	0	0	182.2	63.4	1421.3	3574.0	34.80	34.80	39.77
ج. أفريقيا	0	1919	2297.6	61	1002.5	1242.9	2.65	16.09	80.65
فيتنام	0	0	149	58.75	2304.9	2329.5	39.43	39.43	98.95
قبرص	0	4	238	49.8	1350.0	3058.1	20.92	21.30	44.15
الهند	0	545	337357.4	38.2	929.2	860.7	0.01	0.01	107.96
كوريا	0	6	239	30	2001.1	3090.8	12.55	12.85	64.74
السودان	438835	335	530.3	24	1250.0	1240.6	4.53	0.01	100.76
روسيا	0	202	18664.2	22	1449.6	1748.8	0.12	0.12	82.89

المصدر: جمعت وحسبت من:

1- شبكة الانترنت، قاعدة بيانات FAOSTAT .

2- شبكة الانترنت، قاعدة بيانات www.trademap.org

أما مجموعة الدول الأسيوية متمثلة في تايلاند، كوريا، سنغافورا، سيرلانكا، بنجلادش، الهند فقد بلغ مؤشر النصيب السوقي للتمور المصرية بتلك الدول نحو 18.06%، 12.55%، 1.63، 0.55%، 0.01% من إجمالي وارداتها من التمور، ويلاحظ انخفاض النصيب السوقي لصادرات التمور المصرية في هذه الدول وبصفة خاصة السوق الهندي الذي يعد من أكبر مستوردي التمور في العالم، كما يلاحظ ضعف التواجد للتمور المصرية في السوق الأوروبي فدولة ألمانيا التي يأتي في المركز الثاني عشر لأهم الدول المستورة للتمور المصرية خلال فترة الدراسة بلغت نسبة وارداتها من التمور المصرية نحو 0.53٪ من إجمالي وارداتها من التمور. ويمكن القول بصفة عامة أن الصادرات المصرية من التمور لها نصيب سوقي في مجموعة الدول الاسلامية والعربية ودول جنوب شرق آسيا، بينما تحظى بنصيب ضئيل في السوق الأوروبي والأمريكي والذي يطلب نوعيات معينة لا تتوافر في صادرات التمور المصرية.

(2) مؤشر اختراق السوق للتمور المصرية: باستعراض البيانات الواردة بالجدول رقم (4) تبين من دراسة مؤشر اختراق السوق للتمور المصرية لأهم أسواقها التصديرية تبين أنه بلغ أقصاه في السوق الفيتنامي حيث بلغ نحو 39.43% يليه أسواق كل من الأرجنتين، قبرص، إندونيسيا، تايلاند، ماليزيا، جنوب أفريقيا، سنغافورا، كوريا حيث بلغ نحو 34.8%، 21.30%، 20.91%، 20.03%، 16.41%، 16.09%، 14.39%، 12.85% لكل منهم على الترتيب وهو ما يدل على سهولة دخول التمور المصرية لتلك الأسواق حيث تلقى قبولاً بتلك الأسواق. ينخفض هذا المؤشر في كل من المغرب، لبنان، سيريلانكا، الأردن، ألمانيا، تايلاند، تركيا، روسيا ، الإمارات حيث بلغ نحو 6.15%، 5.13%، 1.64%، 1.45%، 0.74%، 0.55%، 0.29%، 0.12%، 0.06% لكل منهم بنفس الترتيب الأمر الذي يشير إلى صعوبة اختراق هذه الأسواق والمنافسة الشديدة التي تواجهها التمور المصرية بتلك الأسواق، بينما بلغ المؤشر أدناه في كل من السودان والهند حيث بلغ نحو 0.01% لكل منهما.

(3) مؤشر التنافسية السعرية للتمور المصرية: يوضح الجدول رقم (4) النسبة السعرية بين التمور المصرية في أسواقها الرئيسية ومتوسط سعر أهم ثلاث دول منافسة وتستحوذ على أنصبة سوقية كبيرة من تلك الأسواق، حيث تبين أن التمور المصرية تتمتع بميزة نسبية سعرية مرتفعة في أسواق كل من تايلاند، ماليزيا، الأرجنتين، قبرص، لبنان بمؤشر تنافسية سعرية بلغ نحو 18%، 39%، 40%، 44%، 48% لكل منهم على الترتيب، وأهم الدول المنافسة بهذه الأسواق (تونس، إيران وإسرائيل). يليهم أسواق كل من سنغافورا، المغرب، إندونيسيا، كوريا، الأردن بمؤشر تنافسية سعرية بلغ نحو 53%، 55.7%، 55.8%، 64.7%، 77% لكل منهم على الترتيب، وأهم الدول المنافسة بهذه الأسواق (تونس، الإمارات، السعودية، إيران)، ثم ترتفع النسبة السعرية في أسواق كل من بنجلادش، جنوب أفريقيا، روسيا، تركيا، فيتنام بمؤشر تنافسية سعرية بلغ نحو 79%، 80%، 83%، 89%، 98% لكل منهم على الترتيب، وأهم الدول المنافسة بهذه الأسواق (الإمارات، إيران، السعودية، باكستان، الجزائر). وأخيراً مجموعة الدول التي لا تتمتع التمور المصرية فيها بميزة تنافسية سعرية وتضم كل من السودان، سيريلانكا، الهند، ألمانيا، الإمارات

بمؤشر تنافسية سعرية بلغ نحو 100.8%، 103.7%، 107.9%، 159.3%، 253.1% لكل منهم على الترتيب، وأهم الدول المنافسة بهذه الأسواق (العراق، باكستان، السعودية، إيران).

رابعاً: تقدير كفاءة تصدير التمور المصرية وتحديد المستوى المستهدف منها في ظل مؤشرات قدرتها التنافسية كمتوسط للفترة (2013-2017):

باستعراض النتائج الواردة بالجدول رقم (5)، يتضح أن صادرات التمور المصرية في ظل مؤشرات قدرتها التنافسية والطاقة الاستيعابية للأسواق الخارجية، حققت الكفاءة التامة في عدد خمسة أسواق هي المغرب، إندونيسيا، تايلاند، الأرجنتين، فيتنام، وتنخفض مستويات الكفاءة في أسواق كل من كوريا، قبرص، ماليزيا، جنوب أفريقيا، السودان، سنغافورا لتبلغ نحو 83%، 72%، 67%، 65%، 62%، 51%، كما تنخفض مستويات الكفاءة إلى أقل من 10% في أسواق ستة دول وهي لبنان، الأردن، تركيا، الإمارات، بنجلادش، ألمانيا، وتنعدم الكفاءة في سوقي الهند، وروسيا.

جدول رقم (5): تقدير كفاءة تصدير التمور المصرية وتحديد المستوى المستهدف منها في ظل مؤشرات قدرتها التنافسية كمتوسط للفترة (2013-2017)

الدولة	جملة واردات التمور	الصادرات الفعلية	الصادرات المستهدفة			كفاءة[2] التصدير
			كمية مستهدفة	مقدار الزيادة	نسبة الزيادة	
	طن	طن	طن	طن	%	%
المغرب	63617.4	9535.8	9535.8	0	0	1.000
إندونيسيا	27748.8	5799.2	5799.2	0	0	1.000
ماليزيا	20886.4	2926.8	4379.1	1452.3	50	0.67
لبنان	9179.8	452.4	7613.4	7161	1583	0.06
الأردن	14192.6	340.6	9535.8	9195.2	2700	0.04
تركيا	28601.8	168.6	9535.8	9367.2	5556	0.02
سنغافورا	1552.2	166.0	337	171	103	0.51
الإمارات	21053	165.6	9535.8	9370.2	5658	0.02
بنجلادش	28192	156.0	9535.8	9379.8	6013	0.02
تايلاند	748.8	135.3	135.3	0	0	1
سيريلانكا	5769.2	94.0	535.8	441.8	470	0.25
ألمانيا	16087.6	85.4	9535.8	9450.4	11066	0.01
الأرجنتين	182.2	63.4	63.4	0	0	1
ج. أفريقيا	2297.6	61.0	715.3	654.3	1073	0.65
فيتنام	149	58.8	58.8	0	0	1
قبرص	238	49.8	88.4	38.6	78	0.72
الهند	337357.4	38.2	9535.8	9497.6	24863	0.001
كوريا	239	30.0	62.8	32.8	109	0.83
السودان	530.3	24.0	88.8	64.8	270	0.62
روسيا	18664.2	22.0	9535.8	9513.8	43245	0.001
المجموع		20372.8	96163.7	75790.8	372.0	
المتوسط						0.36

المصدر: جمعت وحسبت من:

1. شبكة الانترنت، قاعدة بيانات www.trademap.org
2. نتائج التحليل باستخدام برنامج DEAP v.2.1.

تم تقدير كمية صادرات التمور المستهدف تحقيقها في ظل مؤشرات القدرة التنافسية لتحقيق الكفاءة التامة ومقارنتها بكمية الصادرات الفعلية لكل سوق، حيث بلغ إجمالي كمية الصادرات الفعلية حوالي 20.4 ألف طن، في حين قدرت كمية الصادرات المستهدفة بحوالي 96.2 ألف طن، بمقدار زيادة بلغ حوالي 75.8ألف طن، بنسبة زيادة بلغت نحو 372% من حجم الصادرات الفعلي، وهو يعني مضاعفة الصادرات من التمور المصرية بحوالي أربعة أضعاف الصادرات الحالية(وهو ما يتفق مع استراتيجية تطوير قطاع التمور في مصر 2017)، الأمر الذي يرفع نسبة الصادرات من نحو 1.14% إلى نحو 44% من الإنتاج المحلي للتمور، بقيمة تعادل 137 مليون دولار الأمر الذي يساهم في تعزيز الميزان التجاري الزراعي.

مما سبق يتضح أن النسبة الأكبر من إنتاج التمور يستهلك محلياً، كما أن تصدير التمور المصرية بصفة أساسية يستهدف الدول الإسلامية والعربية في المقام الأول نظراً لارتباط استهلاك التمور بشهر رمضان، وضعف التواجد في السوق الأوروبي مرتفع الأسعار الذي يتطلب أنواع معينة لا تزرع بمصر وهو ما حققته تونس والجزائر وإسرائيل بأصناف دجلة نور والبرحي والميدجول، كذلك توسع بعض الدول في استيراد وإعادة تصدير التمور بعد إضافة قيمة عليها مثل الأمارات العربية بالإضافة لبعض الدول الأوروبية غير المنتجة للتمور (فرنسا، هولندا) الأمر الذي يوضح أهمية الاستثمار في مجال تصنيع التمور. لذا توصي الدراسة بتغيير التركيب الصنفي للتمور المصرية، والتوسع في زراعة الأصناف المطلوبة في السوق العالمي، وبصفة خاصة السوق الأوروبي مرتفع الأسعار، إلى جانب الصنف السيوي الذي يعتمد عليه التصدير حالياً، وإعادة النظر في تصدير التمور كمنتج أولي، والتوسع في مجال تصنيع التمور لتعظيم عائد صادرتها.

المراجع:

1- القاضي، أمجد (2017)، **الواقع الاقتصادي لصناعة التمور المصرية**، مجلة الشجرة المباركة، مجلد (9)، العدد (2)، ص ص 42-49.

2- شافعي، محمود عبد الهادي (2010)، **محاضرات في اقتصاديات الإنتاج الزراعي**، قسم الاقتصاد الزراعي، كلية الزراعة، جامعة الإسكندرية.

3- فواز، محمود محمد، سليمان، سرحان أحمد (2016)، **القدرة التنافسية والكفاءة التصديرية للبطاطس المصرية في الأسواق العالمية مع التركيز على السوق الروسي**، جامعة المنصورة، كلية الزراعة، مجلة الاقتصاد الزراعي والعلوم الاجتماعية، مجلد (7)، العدد (2).

4- منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (2017)، **تقرير عن ورشة عمل لتطوير قطاع النخيل والتمور في مصر**، محافظة الوادي الجديد.

5- وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي، قطاع الشئون الاقتصادية، **نشرة الإحصاءات الزراعة**، الأعداد خلال الفترة 2000-2017.

6- Al-ShahibW.and R.J. Marshall (2003),**The fruit of date palm: its possible use as the best food for the future**, International Journal of food Sciences and Nutrition, 54 (4): 247-259.

7- Coelli, T. (1996), **A Guide to DEAP version 2.1**, A Data Envelopment Analysis Program, Centre for Efficiency and Productivity Analysis, Department of Econometrics, University of New England.
5- Food and Agriculture Organization, The Period 2000-2016. www.fostat.org

Measuring the competitiveness of Egyptian dates exports in the most important international markets

Dr. Ashraf E. M. Elemary — **Senior Researcher**
Dr. Engi A. M. Teimaa — **Researcher**
Agricultural Economics Research Institute

Abstract:

The research aimed to identify the nature of the external market for dates and measuring the competitiveness of Egyptian dates and the possibility of developing date exports to maximize the return of exports of this sector. The results indicated that the average quantity of date exports amounted to 13.13 thousand tons, which represents about 0.61% of the average domestic production estimated at 1.3 million tons, which indicates the small quantity of exports and the largest proportion of production consumed locally, while the average export price per ton About 1133.2 dollars / ton at an annual growth rate of about 11%. The average value of date exports was about 17.02 million dollars with an annual growth rate of 28.4%. The export indices were characterized by relative instability during the period of study. The average instability coefficient was about 32.9%, 11%, and 43.1% for export volume, export price, and export value respectively.

The average annual export volume of international dates reached 1.3 million tons, 12 countries accounted for 91% of them, and the top five export countries are UAE, Iran, Iraq, Pakistan and Saudi Arabia with a relative importance of 21.8% , 15.1%, 14.3%, 11.9% and 9.5% respectively, while Egypt came in ninth place with about 1.62% of world exports.

The market penetration index for Egyptian dates reached a maximum of 39.43% in Vietnam Market, followed by the markets of Argentina, Cyprus, Indonesia, Thailand, Malaysia, South Africa, Singapore and Korea, where it reached 34.8%, 21.30%, 20.91%, 20.03 16.41%, 16.09%, 14.39% and 12.85% respectively. This indicates the

ease of entry of Egyptian dates to those markets where they have been accepted by these markets.

Egyptian dates have a high comparative price advantage in the markets of Thailand, Malaysia, Argentina, Cyprus and Lebanon with a competitive price index of about 18%, 39%, 40%, 44% and 48% respectively, Competition in these markets (Tunisia, Iran and Israel). And that the group of countries where the Egyptian dates do not enjoy a competitive price advantage that includes Sudan, Sri Lanka, India, Germany and the UAE with a competitive price index of about 100.8%, 103.7%, 107.9%, 159.3% and 253.1% respectively, Competition in these markets (Iraq, Pakistan, Saudi Arabia, Iran).

It turned out that dates exports achieved full efficiency in the number of five markets are Morocco, Indonesia, Thailand, Argentina, Vietnam, Efficiency levels are low In the markets of Korea, Cyprus, Malaysia, South Africa, Sudan and Singapore, about 83%, 72%, 67%, 65%, 62% and 51% respectively, There is no efficiency in India, Russia, While India is ranked as the largest importer of dates in the world. The estimated amount of exports targeted About 96.2 thousand tons, an increase of about 372% of the volume of actual exports, It means the possibility of doubling exports of Egyptian dates by about four times the current exports under current competitive indicators.

The study recommends changing the Types structure of Egyptian dates, expanding the cultivation of the required Types in the world market, especially the high-priced European market reviewing the export of dates as a primary product, Expansion in manufacturing to maximize exports return.